قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014). – دراسة تحليلية قياسية–

د/بن البار أمحمد جامعة محمد بوضياف–المسيلة

د/بلخباط جمال جامعة الحاج لخضر–باتنة

د/بوعبيد ميلود جامعة الحاج لخضر–باتنة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1900-2014)، وتم ذلك باستخدام وتطبيق الاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي الحديث والذي يبنى على اختبار خواص السلاسل الزمنية من حيث خاصية السكون والاعتماد على الاختبارات القياسية التي تتلاءم مع هذه الخواص، وكذا أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون، حيث بعد التأكد من وجود تكامل مشترك تم التقدير باستخدام منهج التكامل المشترك وطريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياFMOLS.

وبالاستعانة ببرنامج (EVIEWS-9)، اتضح من خلال تقدير النموذج والنتائج المتحصل عليها وجود اثر سلبي للاستثمار الاجنبي المباشر على معدل البطالة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، معدل البطالة، التكامل المشترك، طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياFMOLS.

Résumé :

Cette étude vise à estimer L'impact de Investissement étranger direct sur le Taux de chômage en Algérie pendant la période 1990-2014 et en appliquant des tests utilisés dans l'économétrie actuelle. Ceci est construit pour tester les propriétés des séries chronologiques en terme de la propriété statique et en se basant sur des tests qui correspondent à ces propriétés, ainsi que le style de cointégration de Johansen, où après la confirmation d'une co-intégration, nous avons testé le modèle FMOLS.

à l'aide du programme d'analyse économétrique (EVIEWS-9), l a été trouvé en estimant le modèle et les résultats obtenus de l'estimation du modèle et des résultats obtenus qu'il y a un impact négatif de l'investissement direct étranger sur le taux de chômage.

Mots-clés: l'investissement direct étranger, le Taux de chômage,co-intégration, Méthode FMOLS

مقدمة:

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر بإهتمام الكثيرين نظرا لما يقدمه من امتيازات بالنسبة للمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر وهو في اغلب الأحيان من الدول المتقدمة أو من يستقبله وهو في اغلب الأحيان من الدول النامية التي تسعى إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لتغطية العجز الحاصل عندها في مصادر التمويل لتحقيق التنمية المنشودة.

وعلى الرغم من اتفاق الأدبيات الاقتصادية على المزايا والمنافع التي أضحى الاستثمار الأجنبي المباشر بجلبها للدول المضيفة، إلا أن تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر بخصوص التشغيل مازالت محل جدل. وفي هذا الصدد ظهرت العديد من الدراسات النظرية والكمية على المستوى الاقتصادي الكمي والجزئي على حد السواء لاستكشاف طبيعة هذه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة.

فالجزائر سعت ولا زالت تسعى لتهيئة البيئة المناسبة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية وذلك بغية استقطاب اكبر حجم من تدفقات هذه الاستثمارات، وذلك بغرض إضافة عامل إلى كل العوامل التي صاغتها والسياسات التي تبنتها لاحتواء ظاهرة البطالة والتخفيف من معدلاتها.

1. إشكالية الدراسة: من الطرح السابق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي: **ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل لبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)؟**

وللإجابة على الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:

- ما المقصود الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة؟

2 . فرضيات الدراسة: لدراسة إشكالية الموضوع قمنا بوضع جملة من الفرضيات على النحو التالي:

- وجود اثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الجزائر، خلال فترة الدراسة.
- وجود علاقة تكامل متزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة.

3. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى إبراز اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الجزائر، بإتباع أسلوب التحليل الوصفي وأسلوب التحليل الكمي القياسي لتبيان الأثر، وذلك على ضوء بيانات سنوية بهدف الوقوف على الجوانب التالية:

- إبراز العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة في الجزائر.
- تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الجزائر.
- إبراز دور الأساليب الكمية في دراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الجزائر.

4.حدود الدراسة: تتكون حدود الدراسة من:

- **الإطار المكاني:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

- **الإطار الزماني:** لقد تم تحديد فترة الدراسة (**1990-2014**).

5.منهج الدراسة: لمعالجة هذا الموضوع نستخدم الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الجزائر، وللوصول إلى نتائج من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية، وسيتم الاستعانة ببرنامج **E-views .9** لاستخراج النتائج والقيام بالاختبارات اللازمة.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم الدراسة إلى محورين: **المحور الأول**: تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الجزائر، **أما المحور الثاني:** قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).

المحور الأول : تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة .

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويعرف أيضا هو استغلال نشاط اقتصادي بصفة مباشرة أو غير مباشرة في مجال الإنتاج أو التسويق أو الخدمات خارج الدولة الأم، مقابل هدف رئيسي يتمثل في زيادة أرباح الشركة المستثمرة المتعددة الجنسية.

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي (**IMF**) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**DECD**) الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما،ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى.

وحسب تعريف الأونكتاد فان الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع اجتبى قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها.

2- مفهوم البطالة: تعرف على أنها "عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه نظرا لحالة سوق العمل"[(1)]. كما تعرف على أنها" عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان عملا ذهنيا أو عضليا أو غير ذلك من الأعمال وسواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية أو إرادية أو غير إرادية".([2])

ويعرف **المكتب الدولي والمعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية** البطالة بأنها " حالة افراد قادرين على العمل ليس لهم شغل ويبحثون عن منصب عمل".([3])

كما يعرف **المكتب الدولي للعمل** العاطل عن العمل أو البطال على أنه" كل شخص لا يملك عملا وقادر عليه وراغب فيه ويبحث عنه لكن دون جدوى".([4])

وتعرف **منظمة العمل الدولية(ILO)** العاطل عن العمل بأنه:" كل من هو في سن العمل ويرغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولا يجده، وهكذا نجد أن العاطلين عن العمل هم جميع الأشخاص في الفئة العمرية المحددة(15- 65 سنة) ودخلوا في القوة البشرية ولكنهم دون عمل".

ثانيا: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمل في الجزائر

الجدول الموالي يوضح عدد مناصب الشغل التي يوفرها الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002-2015.

جدول رقم(01): عدد مناصب الشغل التي يوفرها الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002-2015 **الوحدة: مليون دينار جزائري**

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	59563	%99	9100521	79%	904762	87%
الاستثمار الأجنبي	676	%1	2471691	21%	129254	13%
المجموع	60239	%100	11572213	%100	1034016	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.indi.dz .

من خلال الجدول رقم (01) الذي يبين تطور عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر (المحلية والأجنبية)خلال السنوات 2002-2015، نلاحظ أن مجموعها قد بلغ 60239 مشروع بقيمة إجمالية قدرها 11572213 مليون دينار جزائري محققة بذلك 1034016 منصب عمل، في حين نلاحظ أن الاستثمار المحلي استحوذ على ما نسبته 99% من إجمالي عدد المشاريع بقيمة 9100521 مليون دينار جزائري محققا 904762 منصب عمل، كما قدرت حصة الاستثمار الأجنبي بنسبة 1% فقط من إجمالي عدد المشاريع بقيمة 2471691 مليون دينار جزائري محققا بذلك 129254 منصب عمل.

ثالثا: توزيع العمالة الناتجة عن الإستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الإقتصادية

الجدول الموالي يوضح نصيب كل قطاع من القطاعات الإقتصادية من حجم العمالة التي يوفرها الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2015.

جدول رقم(02): توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الإستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002-2015

القطاع الاقتصادي	مناصب الشغل	%
الزراعة	52366	5.06
البناء	245911	23.78
الصناعة	388219	37.54
الصحة	19105	1.85
النقل	158016	15.28
السياحة	54862	5.31
الخدمات	107089	10.36
التجارة	4100	0.40
الاتصالات	4348	0.42
المجموع	1034016	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.indi.dz .

من خلال الجدول رقم(02)، نلاحظ أن قطاع الصناعة وفر أكبر قدر من مناصب الشغل بنسبة 37.54%، يأتي بعد ذلك قطاع البناء والنقل بـ: 23.78% و15.28% على التوالين ثم قطاع الخدمات بنسبة 10.36%، ويليها قطاع السياحة بنسبة 5.31%، ويليها قطاع الصحة، وقطاع الاتصالات، وقطاع التجارة بـ: 1.85%، 0.42%، 0.40% على التوالي.

المحور الثاني : الدراسة القياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).

اولا: تحليل وتقدير نموذج الدراسة

1. تحديد الشكل الرياضي للنموذج: إن الشكل العام بين المتغير التابع: معدل البطالة وبين المتغير المستقل: الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث يصبح الشكل العام للنموذج المقترح كالتالي:

$$LnTch_i = \alpha_0 + \alpha_1 LnFDIr_{1i} + \alpha_2 LnIr_{2i} + \alpha_3 Lngr_{3i} + \alpha_4 LnInf_{4i} + \alpha_5 LnGdpr + u_i$$

حيث:

i: يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة 1990-2014.

lnTch: لوغاريتم معدل البطالة.

lnFDIr: لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي.

lnIr : لوغاريتم الاستثمار المحلي الحقيقي.

lnGr: لوغاريتم الإنفاق العام الحقيقي.

lnInf : لوغاريتم معدل التضخم.

lnGdpr: لوغاريتم الناتج المحلي الحقيقي.

ui: الخطأ العشوائي.

قبل الشروع في تقدير النموذج، لابد من دراسة ما إذا كانت السلاسل المذكورة سابقا مستقرة أم لا، تجنبا لظهور مشكلة الانحدار الزائف (Regressions Spurious)(5) ، حيث يشير هذا المصطلح إلى الانحدار ذي النتائج الجيدة من حيث اختبار (t,F)، وقيمة R^2 ، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيرا اقتصاديا ذا معنى، أي أن اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار السلاسل.

3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

لاختبار استقرارية (stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة وذلك من ناحية (الجذر الأحادي) فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (unit root test) ، لديكي فولر 6(DF) (Dickey and Fuller: 1979) وديكي فوللر الموسع (ADF) ، (Augmented Dickey-Fuller test)، حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (03): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المستوى				الفرق الأول			
	ADF				*ADF*			
	درجة التأخير	بوجود ثابت	بوجود ثابت واتجاه عام	النتيجة	درجة التأخير	بوجود ثابت	بوجود ثابت واتجاه عام	النتيجة
lnTch	*P=1*	**-0.4258**	**-2.237**	غير مستقرة	*P=0*	**-3.703**	**-3.769**	مستقرة
lnFDIr	*P=1*	**-1.918**	**-3.117**	غير مستقرة	*P=0*	**-4.449**	**-4.348**	مستقرة
lnIr	*P=2*	**-0.172**	**-2.741**	غير مستقرة	*P=1*	**-5.348**	**-5.265**	مستقرة
lnGr	*P=1*	**0.064**	**-1.707**	غير مستقرة	*P=0*	**-3.687**	**-3.754**	مستقرة
lnInf	*P=2*	**-1.788**	**-1.513**	غير مستقرة	*P=1*	**-4.046**	**-4.106**	مستقرة
lnGdpr	*P=1*	**0.861**	**-1.814**	غير مستقرة	*P=0*	**-3.229**	**-3.655**	مستقرة

- *Statistic* المجدولة عند مستوى (1%، 5 % ،10 %) بوجود ثابت هي على التوالي: -3.75، -3.01، -2.64.
- *t-Statistic* المجدولة عند مستوى (1%، 5 % ،10 %) بوجود ثابت واتجاه عام هي على التوالي: -4.41، -2.99، -2.63.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

من خلال الجدول رقم (03) يتضح أن متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى Non stationary in the level، في حين أن المتغيرات وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية**1%،5%** و**10%**، بعد اخذ الفرق الأول لها stationary in the 1st

difference، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى**(1)~CI** . وهذا ما يشير إلى إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

4. تحديد فترة الإبطاء المثلي واختبار التكامل المشترك

على ضوء اختبار الاستقرارية، اتضح أن كل متغير على حدا متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة في الفرق الأول، ولمعرفة وجود أو عدم وجود التكامل المشترك نقوم بما يلي:

1.4. تحديد فترة الإبطاء المثلي: لتحديد فترة الإبطاء لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، نستخدم ثلاثة من معايير اختيار طول الإبطاء، وهذه المعايير هي: (*FPE*)،(*LR*) (*LogL*) ، (*AIC*) (*HQC*)،(*SBC*)، (*HQC*) بحيث يتم اختيار فترة الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(04): نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNTCH LNFDIR LNIR LNGR LNINF LNGDPR
Exogenous variables: C
Date: 03/10/17 Time: 22:55
Sample: 1990 2014
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-62.11845	NA	1.18e-05	5.676537	5.971051	5.754672
1	39.76333	144.3325*	5.39e-08*	0.186389*	2.247983*	0.733331*
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

من خلال الجدول رقم(04)، نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات الفرق الأول هي P=1 حسب المعايير المشار إليها.

2.4.اختبار التكامل المشترك

على ضوء اختبار الاستقرارية، اتضح أن كل متغير على حدى متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة في الفرق الأول مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(05): نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن-جسلس

(*Johanson-Juslius*)

Date: 03/10/17 Time: 22:57				
Sample (adjusted): 1992 2014				
Included observations: 23 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: LNTCH LNFDIR LNIR LNGR LNINF LNGDPR				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		**Trace**	**0.05**	
No. of CE(s)	**Eigenvalue**	**Statistic**	**Critical Value**	**Prob.****
None *	**0.818220**	**114.1633**	**95.75366**	**0.0015**
At most 1 *	**0.726730**	**74.94921**	**69.81889**	**0.0184**
At most 2	**0.630841**	**45.11143**	**47.85613**	**0.0885**
At most 3	**0.501748**	**22.19128**	**29.79707**	**0.2880**
At most 4	**0.230067**	**6.168335**	**15.49471**	**0.6756**
At most 5	**0.006714**	**0.154953**	**3.841466**	**0.6938**
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
*** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level**				
****MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values**				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول رقم 05 تؤدي إلى قبول الفرضية البديلة (توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات) وذلك لأن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر

Trace Statistic أكبر من القيمة المجدولة لها عند مستوى معنوية 5 %: (*tr*=114.16>95.75)، (*tr*=74.94>69.81).

5- تقدير النموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر

بما أن النتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات فإن ذلك يستلزم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل لهذه المعادلة.

جدول رقم (06): نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر

Dependent Variable: LNTCH				
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Date: 03/10/17 Time: 23:02				
Sample (adjusted): 1991 2014				
Included observations: 24 after adjustments				
Cointegrating equation deterministics: C				
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth				
= 3.0000)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LNFDIR	**-0.041446**	**0.016213**	**-2.556354**	**0.0176****
LNIR	**-0.200263**	**0.111403**	**-1.797640**	**0.0890*****
LNGR	**0.410216**	**0.169933**	**2.413982**	**0.0267****
LNINF	**-0.105821**	**0.028862**	**-3.666429**	**0.0018***
LNGDPR	**-2.595751**	**0.496459**	**-5.228529**	**0.0001***
C	**66.82856**	**8.468312**	**7.891604**	**0.0000***
R-squared	**0.910085**	**Mean dependent var**		**2.886114**
Adjusted R-squared	**0.885109**	**S.D. dependent var**		**0.417712**
S.E. of regression	**0.141586**	**Sum squared resid**		**0.360838**
Long-run variance	**0.014418**			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

***معنوي عند مستوى 1 % . **معنوي عند مستوى 5 % . ***معنوي عند مستوى 10 % .**

ويستخلص من نتائج التقدير لقيم المعلمات المقدرة ما يلي:

- قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعدمة فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يكون عند حدود 66.82، وهي ذات معنوية (عند مستوى 5 %) وذلك لأن (P=0.000< 0.01).
- تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي إلى أن أثر هذا الاستثمار كان سالبا ومعنويا (عند مستوى 5 %) وذلك لأن (P< 0.05)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (0.041-)، أي أنه إذا زاد الاستثمار الأجنبي الحقيقي بمقدار 100 % فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار 4.1 %. وهذا تأكيدا على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب عمل جديدة لاسيما نمط الاستثمارات الجديدة *Greenfield* التي تهيمن على التدفقات الاستثمارية في الجزائر. ويلاحظ أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر محدودة وضعيفة. وتفسير ذلك هو أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لم تصل إلى المستوى المطلوب، يضاف إلى ذلك أن معظمها تتمركز في قطاعات محدودة على غرار قطاع المحروقات الذي يغلب على هيكله ارتفاع درجات الكثافة الرأسمالية لأنشطته.
- كذلك تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل الاستثمار المحلي إلى أن أثر هذا الاستثمار كان سالبا ومعنويا (عند مستوى 10 %) وذلك لأن (P<0.10)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (-0.20)، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة الاستثمار المحلي بمقدار 100 % سيؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار 20 %. وتفسير ذلك هو البرامج والآليات التي قامت بها الجزائر في سبيل ترقية القطاع الخاص من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يصاحبها درجات كثافة عمالية مرتفعة نسبيا ساهمت في توفير فرص عمل وتخفيض معدلات البطالة.
- وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائيا (عند مستوى 5 %) وذلك لأن (P< 0.05)، ما بين الإنفاق العام الحقيقي ومعدل البطالة وهذا ما يشير إليه قيمة المعامل بمقدار (0.4102)، أي أنه إذا زاد الإنفاق العام الحقيقي بمقدار 100 % فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة معدل البطالة بمقدار 41.02% . وتفسير ذلك هو أن سياسات الإنعاش الاقتصادي المنتهجة في الجزائر ابتداءا من سنة 2001 لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالنظر لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وكذا طبيعة بنيته. فالزيادة المسجلة في

الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار لم تؤد إلى زيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يبقى غائبا، بل أدى إلى ارتفاع الطلب الخارجي (زيادة حجم الواردات) من أجل الاستجابة للطلب الكلي المتزايد. وعليه فقد تبين جليا محدودية فعالية السياسة المالية التوسعية من خلال نمو الإنفاق الحكومي. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الأخير خصص لتنفيذ متطلبات سياسة الدعم بمختلف أشكالها، ([7]) إذ تمثل نسبة الدعم والتحويلات في الجزائر في سنة 2010 نحو 11.5 % من الناتج المحلي الإجمالي بعدما كانت تمثل 8.1 % سنة 2007.([8]) كما أن حجم الإنفاق المخصص لدعم الطاقة بمختلف أشكالها في الجزائر مرتفع، إذ يقدر في سنة 2011 بـ 11 % من الناتج المحلي الإجمالي.([9]) أضف إلى أن الحكومة الجزائرية من خلال زيادة أجور العمال ساهم في زيادة الطلب المحلي خاصة على السلع الأجنبية على حساب السلع المحلية. في المقابل فإن هناك الآلاف من خريجي الجامعات والمعاهد الجزائرية يلجون سوق العمل لأول مرة ولا يجدون فرص العمل.

- تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل معدل التضخم إلى أن أثر هذا المعدل كان سالبا ومعنويا (عند مستوى 1 %) وذلك لأن (P <0.01)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (-0.105)، أي أنه إذا زاد معدل التضخم بمقدار 100 % فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار 10.5%، بما يتفق مع جوهر النظرية الكنزية، الأمر الذي يعني أن السياسات التي قامت بها الجزائر أدت إلى خفض معدلات البطالة غير أنها أدت في المقابل إلى ارتفاع معدلات التضخم نتيجة لضخ كتلة نقدية كبيرة في السوق الجزائرية.
- كما تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى أن أثر هذا المعامل كان سالبا ومعنويا (عند مستوى 1 %) وذلك لأن (P <0.01)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (2.59-)، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 100 % سيؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار 25.9 %. وتفسير ذلك هو أن نسبة التوظيف في الاقتصاد الجزائري تبقى خاضعة بالدرجة الأولى إلى نسب النمو المحققة والتي تخضع إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. ولقد أدت عودة ارتفاع أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة إلى تحسن ملحوظ لبعض المؤشرات الاقتصادية

الكلية، ولعل أبرزها ارتفاع نسب النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة في الجزائر.

إن ما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن:

- قيمة معامل التحديد R^2 =0.910، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في معدل البطالة، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 91 % يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة، والباقي 9 % يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي (u_i).
- يلاحظ ان نسبة دربن واتسون *DW* للنموذج غير موجودة ولذلك تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا (*FMOLS*)، حيث أن اختبار دربن *واتسون DW* للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي، وبذلك يسقط اختبار دربن واتسون *DW* ويكون غير صالح لاستخدامه في هذه الطريقة.
- ويلاحظ من خلال تحليل دالة الارتباط الذاتي، التي تبين أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي داخل مجال الثقة (P> 0.05) وهو ما يدل على غياب مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول رقم (07): دالة الارتباط الذاتي *Correlogram of Residuals Sauqred* لبواقي النموذج

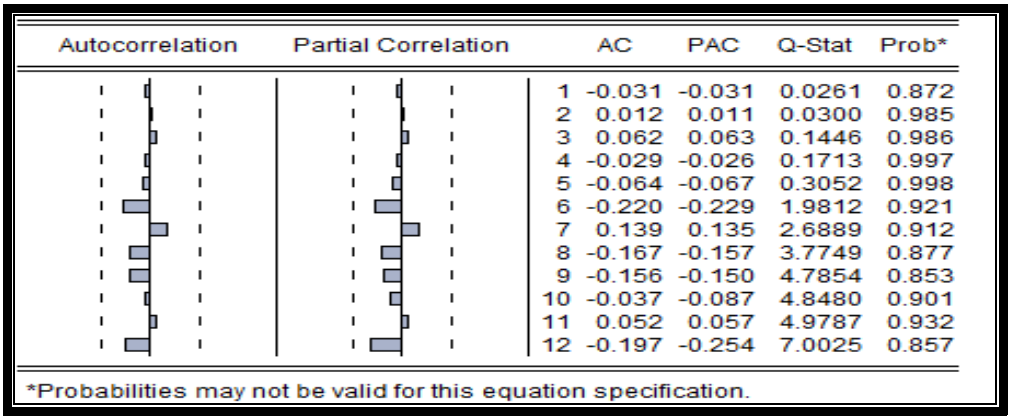

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.031	-0.031	0.0261	0.872
		2	0.012	0.011	0.0300	0.985
		3	0.062	0.063	0.1446	0.986
		4	-0.029	-0.026	0.1713	0.997
		5	-0.064	-0.067	0.3052	0.998
		6	-0.220	-0.229	1.9812	0.921
		7	0.139	0.135	2.6889	0.912
		8	-0.167	-0.157	3.7749	0.877
		9	-0.156	-0.150	4.7854	0.853
		10	-0.037	-0.087	4.8480	0.901
		11	0.052	0.057	4.9787	0.932
		12	-0.197	-0.254	7.0025	0.857

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

ولمزيد من الدقة في التقدير يمكن مقارنة القيم الحقيقة بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الرسم البياني التالي:

شكل رقم (01): القيم الحقيقة والمقدرة وبواقي النموذج

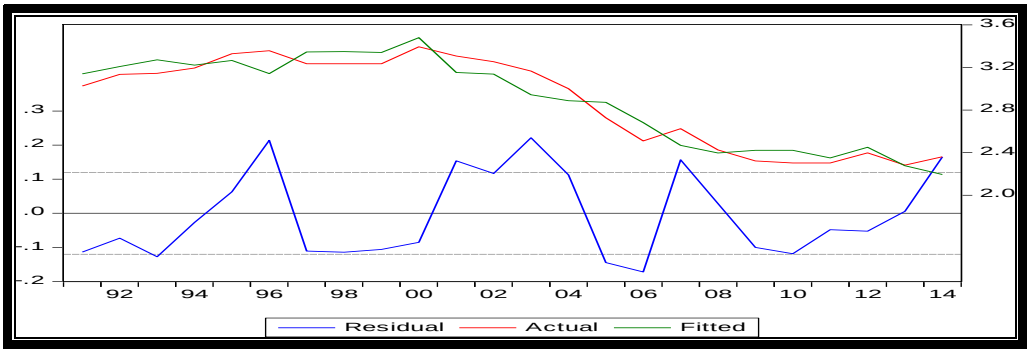

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

يلاحظ من الشكل رقم 01 تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

- تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام (*Jarque-Bera*): وجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية وهذا يدعم صحة فرض إتباع بواقي النموذج التوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة B=2.47 -/ أقل من $\chi^2_{0.95}$=5.99 مثلما يبرزه الشكل التالي:

شكل رقم (02):التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

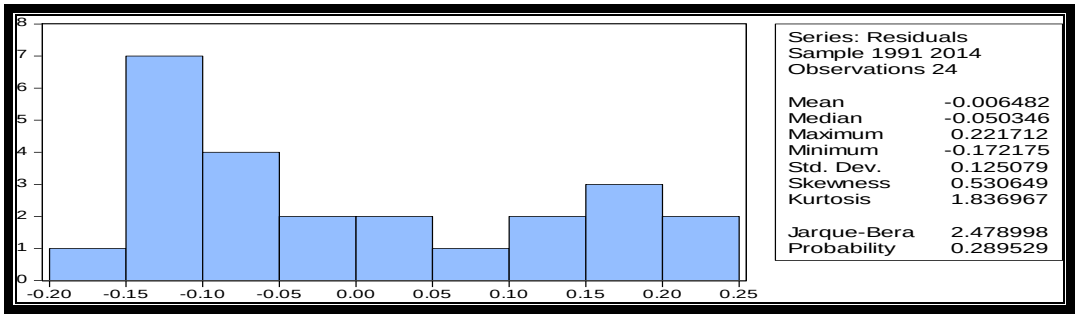

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

- كما يجب الإشارة هنا لشرط استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض لكي لا تحدث مشكلة الازدواج الخطي، والتي لها تأثير سلبي على نتائج التقدير، وللتحقق من

عدم وجود هذه المشكلة تم استخراج قيمة معامل تضخم التباين (*VIF*) والذي عادة ما يشير للقيمة التي تقل عن 10 لهذا المعامل على ضعف التأثير السلبي لهذه المشكلة على النموذج بمعنى تقريبي عن النموذج خالي من المشكل، والجدول التالي يوضح قيمة (*VIF*) لجميع المتغيرات.

جدول رقم (08): نتائج التحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي للنموذج

Variance Inflation Factors Date: 03/04/17 Time: 18:17 Sample: 1990 2014 Included observations: 24			
Variable	**Coefficient Variance**	**Uncentered VIF**	**Centered VIF**
LNFDIR	**5.58E-05**	**34.84011**	**1.998991**
LNIR	**0.012411**	**12208.74**	**3.705469**
LNGR	**0.028877**	**25974.47**	**13.87816**
LNINF	**0.000833**	**5.597024**	**1.670801**
LNGDPR	**0.246472**	**283310.2**	**17.91082**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.9).

من خلال الجدول رقم 08 يتضح أن قيمة (*VIF*) لجميع المتغيرات أقل من القيمة 10 وبالتالي يعبر عن غياب التأثير السلبي للمشكلة وبذلك يتم الاعتماد على نتائج النموذج المقدر.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

ومن خلال ذلك تم تسليط الضوء على الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة(1990-2014)، وتماشيا مع طبيعة الموضوع تم بناء نموذج لقياس الأثر، باستخدام تقنيات قياسية حديثة في تحليل التكامل المشترك ، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلى:

- اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية *OLS* تعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار السلاسل، حيث نتائج التقدير جيدة من حيث اختبار (*t,F*)، *وقيمة* R^2 ، لكنها لا

تعطي معنى حقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيرا اقتصاديا ذا معنى ويسمى هذا الانحدار بالانحدار الزائف (*Regressions Spurious*)؛

- أظهرت جميع نتائج اختبارات جذر الوحدة احتواء متغيرات الدراسة على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة عند *المستوى Non stationary in the level*، ومستقرة عند الفرق الأول*stationary in the 1st difference*، مما يعني أنهما متكاملة من الدرجة الأولى***CI~(1).*** وهذا ما سمح لنا بإجراء اختبار التكامل المشترك؛
- أشارت نتائج اختبارات التكامل المشترك إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة (توجد علاقة تكامل مشترك r+1 وان عدد متجهات التكامل المشترك هو 2 متجهات) وذلك لأن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر Trace Statistic أكبر من القيمة المجدولة لها عند مستوى معنوية 5%، وهذه النتيجة تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها كثيرا بحيث تظهر سلوكا متشابها؛

- وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل البطالة، وهذا يدل أنه كلما ارتفع الاستثمار الاجنبي المباشر سيؤدي إلى انخفاض معدل البطالة.

ثانيا: التوصيات: على ضوء النتائج المشار إليها نقترح مجموعة من التوصيات:

- ضرورة اهتمام الدولة بجذب المشاريع التي تعتمد في عملياتها على الكثافة العمالية للتخفيف من حدة البطالة؛

- اهتمام الدولة بالتدريب الجيد للكوادر المحلية لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة المستقدمة بواسطة المستثمر وطرق الإدارة الحديثة وهضمها والاستفادة منها في خلق استثمارات محلية؛

- ضرورة اهتمام الدولة بقوانين تشجيع الاستثمار واستحداثها بما يتلاءم مع رغبة المستثمر وخلق مناخ استثماري جاذب؛

- ضرورة اهتمام الدولة بالسياسات الاقتصادية والمالية التي تشكل حافزا قويا للمستثمرين الأجانب؛

- ضرورة الترويج الجيد للاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات.

المراجع

[1] طارق كمال وأنور حافظ، **المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر: الإدمان والبطالة**. الإسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعية، 2009 ، ص14.

[2] أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية: الأسباب، الآثار، الحلول**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص9.

[3] شوام بوشامة، **مدخل في الاقتصاد العام**، ج(2)، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، ط(2)، 2000، ص 439.

[4] Muller et autres , **Manuel et Applications Économie**, 4 ème édition, DUNOD, Paris, 2004 , p 71.

[5] Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanyuy : "**Econométrie appliquée**" Edition De Boeck, Bruxelles, Belgique, 2004,p319.

[6] R.Borbonais, M.Terraza, **L'analyse des séries temporelles en économies**, 1ère édition, [6] Paris, PUF, 2004,P.P150-152.

[7] هناك شكلين لسياسات الدعم: الدعم العيني والدعم النقدي. الدعم العيني هو عبارة عن توفير سلع وخدمات للفئات الفقيرة بأسعار محل التناول، وتشمل بشكل رئيسي دعم السلع الغذائية ودعم أسعار الطاقة ودعم السكن. أما الدعم النقدي فيأخذ العديد من الأشكال التي تشمل دعم نقدي عام على شكل مساعدات حكومية اعتماد على دخل الفرد أو الأسرة أو القدرة على العمل، ودعم نقدي خاص الذي يعتمد على رعاية الأفراد صحيا وتربويا.

[8] المعهد العربي للتخطيط، "نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي"، تقرير التنمية العربية، الكويت (ديسمبر 2013)، ص. 239.

[9] *Carlo A SDRALEVICH, Giorgia ALBERTIN, and Younes ZOUHAR, "Subsidy Reforms in the MENA, Recent Progress and Challenges", International Monetary Fund, Washington (2014), p. 18.*

المواقع على الانترنت:

1. www.worldbank.com
2. www.unctad.org
3. www.andi.dz